الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل
الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

القوات الروسية تخرق قرار مجلس الأمن 2254 وتقتل أهالي مدينة إدلب
مقتل 42 مدنياً، بينهم طفل وسيدتان على يد القوات الروسية في إدلب

أولاً: المقدمة.
ثانياً: تفاصيل الحادثة.
ثالثاً: المرفقات.
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً– المقدمة:

خضعت مدينة إدلب لسيطرة ما يسمى جيش الفتح (تجمع لبعض فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم جبهة النصرة) يوم السبت 28/ آذار/ 2015، ترافق ذلك مع تصاعد عمليات القصف التي تنفذها القوات الحكومية؛ ما أدى إلى نزوح آلاف السكان.

أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً استعرضت فيه المجازر التي ارتكبتها القوات الحكومية عقب خروج المدينة عن سيطرتها.

تخضع مدينة إدلب لشروط هدنة أبرمت بشكل رئيس بين فصيل أحرار الشام – أحد الفصائل المشاركة في جيش الفتح – والنظام السوري في 24/ أيلول/ 2015 وتنص على وقف كامل العمليات العسكرية والقصف الجوي على مدينة إدلب وبعض القرى التابعة لها مقابل عدة شروط من بينها السماح بإدخال المواد الغذائية إلى قرى الفوعة وكفريا ذات الأغلبية الموالية للنظام السوري، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا وثقنا استهداف طائرات حربية نعتقد أنها روسية مناطق خاضعة لشروط الهدنة مرتين منذ بدء الغارات الروسية في 30/ أيلول/ 2015، المرة الأولى في مدينة بنش يوم السبت 28/ تشرين الثاني/ 2015 وذلك ضمن التقرير الموسع بعنوان جاؤوا لقتلنا، وفي هذا التقرير نقوم بتوثيق حادثة استهداف طائرات حربية يُزعم أنها روسية منطقة المربع الأمني وسط مدينة إدلب، إضافة إلى عدد من المباني الحيوية المجاورة.

وقد قمنا بالتواصل مع عدد من شهود العيان على الحادثة ومع أقرباء الضحايا، إضافة إلى الناشطين المحليين، وسجلنا جميع الشهادات، وسوف نعرض هنا ثلاثة منها، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، كما قمنا بمراجعة الصور والفيديوهات التي وردتنا وتحققنا من صدقيتها، ونحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير، وبأسماء وعنواين الشهود وأقرباء الضحايا.

أثبت كل ذلك أن المنطقة المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية حيوية تشهد كثافة سكانية كبيرة نظراً لوجود عدة مرافق حيوية أهمها مبنى المحكمة الشرعية، لا يوجد بقربها مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للمعارضة المسلحة خلال الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«على الرغم من صدور قرار في مجلس الأمن يوم 18/ كانون الأول/ 2015 وبشكل توافقي، وباعتبار روسيا وافقت على القرار فقد استبشر السوريون خيراً بأن تكون من الملتزمين بهذا القرار القاضي بوقف الهجمات العشوائية وقتل المدنيين، لكن للأسف وعلى غرار النظام السوري الذي يوافق على معاهدة ويطبق بشكل مخالف تماماً ماوافق عليه، استمرت القوات الروسية بقصفها العشوائي على السوريين، منتهكة قرار مجلس الأمن بشكل صارخ، وهذه رسالة واضحة إلى كل أعضاء مجلس الأمن».

السلطات الروسية تُنكر جميع هذه الاتهامات، وتُعلن أجهزتها الإعلامية أن جميع أهدافها هي أهداف عسكرية تابعة لسيطرة تنظيم داعش ولجماعات إرهابية، وتطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان السلطات الروسية بفتح تحقيقات في هذا الحادث وفي الحوادث السابقة جميعاً، ونحن على استعداد لتقديم كافة الأدلة والمعلومات الضرورية لذلك، على أن يكون ذلك بشكل جدي وعبر محققين مختصين موضوعيين.

ثانياً– التفاصيل:

الأحد 20/ كانون الأول/ 2015 نفذت 3 طائرات حربية يُزعم أنها روسية 6 غارات قصفت فيها 8 صواريخ استهدفت مناطق حيوية وسط مدينة إدلب في منطقة لا تتجاوز مساحتها 1كم2:

- 4 صواريخ سقطت في منطقة مايُسمى بـ «المربع الأمني» الواقع في حي القصور وسط مدينة إدلب، المربع الأمني يضم عدة مبانٍ هي مبنى المخابرات الجوية والعسكرية وقصر المحافظ ومبنى حزب البعث سابقاً، الذي حولته المعارضة المسلحة إلى مبنى المحكمة الشرعية، حيث تحتوي سجناً يضم قرابة 200 شخص متهمين بتهم مختلفة.
- صاروخان استهدفا شارع الجلاء المجاور حيث يوجد السوق الرئيس للمدينة، ومستودع للكتب المدرسية، وثانوية العروبة للإناث.
- صاروخان استهدفا مبنى سكنياً خلف مسجد الحياة.

استطاع فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثيق مقتل مسلح واحد، و42 مدنياً، بينهم طفل وسيدتان، وإصابة ما لايقل عن 122 شخصاً، كافة تفاصيل الضحايا ضمن مرفقات التقرير.

السيد عمر أبو عبد الله أحد أعضاء تجمع شباب إدلب التطوعي كان موجوداً أثناء القصف أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«كنت مع باقي أعضاء تجمع شباب إدلب التطوعي في حملة لتنظيم السير في المدينة قرابة الساعة العاشرة صباحاً عندما نفذت 3 طائرات حربية روسية غارة على شارع الجلاء بالقرب من ثانوية العروبة للإناث، توجهت إلى مكان الغارة وقبل وصولي إلى هناك عادت الطائرات الحربية وأغارت على مبنى المحكمة الشرعية، التي كانت سابقاً مبنى حزب البعث التابع للنظام.

بالقرب من مدرسة العروبة كان رجال الدفاع المدني يحاولون إخلاء الضحايا والجرحى، شاهدت دماراً كبيراً في مبنى مستودع الكتب المدرسية القريب من المدرسة، لكن المجزرة الكبرى حصلت في الغارة التي استهدفت مبنى المحكمة الشرعية، توجهت إلى المكان، كان المبنى مدمراً بشكل كامل ورائحة الجثث المتفحمة تملأ المكان، كان هناك أصوات استغاثة تأتي من القبو حيث يوجد السجن التابع للمحكمة.
الطائرات قصفت 8 صواريخ في منطقة لا تزيد مساحتها عن 1 كم2، 6 منها استهدفت مباني حيوية وهي المحكمة ومستودع الكتب المدرسية وفرع الأمن الجوي فيما سقط صاروخان على مبنى مؤلف من أربعة طوابق خلف مسجد الحياة؛ ما أدى الى دمار المبنى بشكل كبير».

السيد محمد يحيى أحد عناصر الدفاع المدني في مدينة إدلب زار موقع القصف وأخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

«توجهت مع زملائي في الدفاع المدني إلى منطقة المربع الأمني بعد القصف العنيف الذي تعرضت له المنطقة من سرب الطائرات الروسية، كان العدد الأكبر من الضحايا في القصف الذي تعرضت له المحكمة الشرعية التي تدمرت بالكامل تقريباً، لقد استمرينا في عملية انتشال الضحايا من تحت الأنقاض مدة يومين.
أثناء عملية الإنقاذ بالقرب من المحكمة أغار الطيران الروسي علينا مرة أخرى وقصف منطقة الشيخ ثلث.
كان من بين العالقين تحت الأنقاض طفل يبلغ من العمر 17 عاماً استغرقت عملية إخراجه من تحت الأنقاض 5 ساعات في ظروف بالغة الصعوبة.
المنطقة التي استهدفها القصف هي منطقة مركز المدينة ومبنى المحكمة وهو من المباني التي يقصدها الناس بكثرة لتسيير أمورهم، ولا يوجد أي مقرات عسكرية بالقرب من المنطقة تُبرر استهدافنا بهذه الوحشية».

السيد سائر ناشط محلي إعلامي في مدينة إدلب كان قريباً من الموقع الذي تعرض للقصف أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«كنت في المكتب الإعلامي عندما بدأت الغارات، حيث عممت المراصد التابعة للجيش الحر بتحليق سرب للطائرات الروسية، بدأ القصف قرابة الساعة 10 صباحاً حيث سقط صاروخان وسط المدينة بالقرب من مبنى فرع المخابرات الجوية سابقاً؛ ما أدى إلى استشهاد مدني وجرح خمسة آخرين جراء إصابتهم بشظايا، توجهت مباشرة إلى الموقع وقمت بالتقاط بعض الصور لمكان القصف، تكرر القصف بعد ذلك في عدة مواقع قريبة من بعضها وبقرابة 7 صواريخ، أصابت كلاً من مبنى الأمن العسكري ومبنى المحكمة الشرعية، ثم مبنى مستودع الكتب المدرسية.
مبنى المحكمة استهدف مرتان وهو المكان الذي استشهد فيه العشرات، وهو مؤلف من 3 طوابق ويختص بتسيير أمور المدنيين مثل الزواج والطلاق وحل النزاعات، ويدخل المبنى يومياً عشرات المراجعين، الذين لهم أو عليهم قضايا، إضافة إلى القضاة الذين يقومون بهذه الأمور كما يوجد قبو في بناء المحكمة بداخله قرابة 200 سجين. كانت الحصيلة الأولية نحو 20 شهيداً وقرابة 15 مفقوداً، إضافة إلى ما لايقل عن 110 جرحى.
مناظر مروعة جداً وجثث كثيرة تحت الأنقاض واستغاثات المئات من تحت الركام.
مبنى المحكمة تابع لجيش الفتح ولكن من يعمل فيه هم قضاة ومحامون وعناصر لضبط النظام ولا وجود لمقرات عسكرية بالقرب منه».

الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139، والقرار الجديد رقم 2254 والقاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامن من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور قرابة عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، وخاصة بعد إصدار القرار الصادر حديثاً 2254 وقد تسبب القصف بالتدمير والقتل بشكل واسع، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.

إلى المجتمع الدولي:

في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

المرفقات:

أولاً: تفاصيل الضحايا:

ثانياً: صور وفيديوهات تصور الحادثة والضحايا والجرحى:

مقطع فيديو يظهر لحظة انتشال أحد الجرحى من تحت الأنقاض من قبل فرق الدفاع المدني

مقطع فيديو يظهر عناصر الدفاع المدني أثناء عملية انتشال الضحايا بعد مرور 24 ساعة على القصف

مقطع فيديو يظهر ضحايا قصف نفذته طائرات حربية يُزعم أنها روسية على مدينة إدلب

صور تظهر آثار الدمار جراء القصف.

شكر

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.